

مجلة البحوث المحاسبية

<https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx>



أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة على ملائمة المعلومات المحاسبية للقيمة: دراسة تطبيقية

عنايات حسن محمد بقطين،^a عادل عبدالفتاح الميهي،^a ياسر أحمد السيد الجرف،^a محمد رمضان شعبان^a

^aقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

تاريخ النشر الإلكتروني: 2024-6

للتأصيل المرجعي: بقطين، عنايات حسن محمد، الميهي، عادل عبدالفتاح، الجرف، ياسر أحمد السيد، شعبان، محمد

رمضان أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة على ملائمة المعلومات المحاسبية للقيمة:

دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، 11(2)،

المعرف الرقمي: 10.21608/abj.2024.362285

مستخلص الدراسة

استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة أرقام (47) الأدوات المالية، (48) الإيراد من العقود مع العملاء، (49) عقود التأجير على ملاءمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية في البيئة المصرية وذلك بعد قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 الخاص بإستحداث هذه المعايير والذي تم العمل بها اعتباراً من يناير 2021، وذلك لمواكبة التطورات الإقتصادية والمالية الحالية ومقابلة المتطلبات والإحتياجات المتزايدة لمعلومات أكثر شفافية من قبل مستخدمي القوائم المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية مكونة من 51 شركة وذلك خلال الفترة من 2019-2022 وتم قياس ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة بالإعتماد على نموذج السعر لتحديد القيمة المعلوماتية للبيانات المالية والإعتماد على معامل التحديد R^2 لإختبار القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية الواردة بالمعايير المحاسبية المصرية المستحدثة خلال فترة الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة قد زادت نتيجة تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة أرقام 47،48،49 خلال الفترة من (2021-2022) وهي فترة تطبيق المعايير المستحدثة بالمقارنة بالفترة السابقة (2019-2020).

الكلمات المفتاحية: معيار المحاسبة المصري (47) الأدوات المالية - معيار المحاسبة المصري (48) الإيراد من العقود مع العملاء - معيار المحاسبة المصري (49) عقود التأجير - ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة.

1/1 مقدمة

تعد التقارير المالية المصدر الرئيسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون وغيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولكي تصبح المعلومات المحاسبية مفيدة، يجب أن تستمد من تقارير مالية عالية الجودة أعدت على أساس معايير محاسبية صارمة تحد من المعالجات المحاسبية البديلة وتفرض قواعد أكثر وضوحاً، الأمر الذي أدى إلى مطالبة العديد من المنظمات المهنية المحاسبية بضرورة تطوير معايير محاسبية موحدة عالية الجودة ومقبولة عالمياً (الشيخ وآخرون، 2022).

ومن هذا المنطلق أصدر وزير الاستثمار والتعاون الدولي القرار رقم 69 لسنة 2019، بإضافة وتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، وتمثلت هذه الإضافات في استحداث ثلاثة معايير محاسبية جديدة هي معيار المحاسبة المصري رقم (47) والخاص بالأدوات المالية ويهدف هذا المعيار إلى رفع مستوى الأمان لمواجهة المخاطر المختلفة، و المعيار المصري رقم (48) والخاص بالإيراد من عقود العملاء ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (11) الخاص بالإيراد والمعيار رقم (8) المرتبط بعقود الإنشاءات، فضلاً عن ذلك استحداث معيار المحاسبة المصري رقم (49) الخاص بعقود التأجير ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (20) التأجير التمويلي وذلك بهدف تطبيق منهجية موحدة على المستأجرين (حسن، 2020).

ويعد تقديم المعلومات المفيدة للمستثمرين حول الأمور المتعلقة بالمركز المالي للشركة والتغيرات التي تطرأ عليه إضافة إلى المعلومات المتعلقة بأداء الشركة هدفاً رئيسياً أصدرت القوائم المالية من أجله وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، ويعبر عن فائدة هذه المعلومات المحاسبية في الدراسات بما يعرف بملائمة المعلومات للقيمة (Value Relevance) والتي تعتبر من مجالات البحث الغنية القائمة على أبحاث أسواق المال، والتي تعتمد بطبيعتها على فرضية السوق الفعالة التي تفترض أن أسواق رأس المال تتسم بالكفاءة وتعكس كافة المعلومات المتاحة، وتتعاكس في سعر السهم أو في عائد السهم (الشلول & الحمود، 2020).

2/1 مشكلة الدراسة

شهدت الآونة الأخيرة تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية ومن أبرز تلك التعديلات إستحداث ثلاثة معايير محاسبية وفقا لقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 الخاص بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم 11 لسنة 2015 حيث نصت المادة الرابعة من هذا القرار على أن يتم إستحداث معايير المحاسبة المصرية وهى معيار رقم (47) "الأدوات المالية" بما يتوافق مع معيار التقرير الدولي (IFRS9) ومعيار المحاسبة المصرى رقم (48) والخاص "بالإيرادات من العقود مع العملاء" بما يتوافق مع معيار التقرير الدولي (IFRS15)، كذلك إستحداث المعيار رقم (49) الخاص "بعقود التأجير" تنفيذاً لقانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم 176 لسنة 2018 بما يتوافق مع معيار التقرير الدولي (IFRS16) ليحل محل المعيار المحاسبي المصرى رقم (20) التأجير التمويلي على أن يكون تاريخ سريان هذه المعايير المستحدثة إعتباراً من يناير 2021 وذلك لمواكبة التطورات الإقتصادية والمالية الحالية ومقابلة المتطلبات والإحتياجات المتزايدة لمعلومات أكثر شفافية من قبل مستخدمي القوائم المالية، ونظرا لحدائة هذه الإضافات لمعايير المحاسبة المصرية وجد الباحثون أهمية تناول أثر تطبيق هذه المعايير المستحدثة على ملائمة المعلومات المحاسبية (حسن، 2020، & شحاته، 2019).

وقد تناولت العديد من الدراسات القيمة المعلوماتية للمعايير المحاسبية المستحدثة وهي معيار (47) "الأدوات المالية" ومعيار (48) "الإيراد من العقود مع العملاء" ومعيار (49) "عقود التأجير" وتوصلت تلك الدراسات إلى وجود تأثير إيجابى مرتفع للتطبيق الإلزامى للمعايير على ملائمة المعلومات المحاسبية للقيمة (ضيف، 2020، & Nasser and Alrashedy, 2019 Altaji and Alokdeh, 2022)، وزيادة القدرة التنبؤية للمعلومات (الشرقاوى، 2021 & مصطفى، 2020 & مسعود، 2020). كما أن تطبيق المعايير المستحدثة تساعد مستخدمى القوائم المالية على تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية (بن يخلف، 2021 & الأمير، 2019 & عيد، 2018 & حسن، 2020).

ويتضح من ذلك أن أغلب الدراسات السابقة توصلت إلى زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية للقيمة نتيجة تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة 47،48،49 ، وتحاول الدراسة الحالية المساهمة في تلك النقطة البحثية نظراً لحدثة تطبيق تلك المعايير المستحدثة، بمحاولة الوصول الي تأكيد ميداني بشأن القيمة المعلوماتية للبيانات المحاسبية في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة، وبناء على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي : ما هو أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة 47،48،49 وفقاً لقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 على ملائمة المعلومات المحاسبية للقيمة؟

3/1 هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في الكشف عن دور تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المستحدثة وفقاً للمادة الرابعة من قرار وزير الإستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 في تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية في الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال دراسة وتحليل متطلبات معايير المحاسبة المصرية المستحدثة، ومحاولة قياس أثر تطبيق تلك المعايير المستحدثة على تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية في الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

4/1 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الناحية العلمية والناحية العملية :

- حيث أنه من الناحية العلمية يسعى الباحثون من خلال الدراسة النظرية إلى تحليل متطلبات معايير المحاسبة المصرية المستحدثة ودورها في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، نظراً للإهتمام المتزايد بملاءمة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية من جانب كافة المستخدمين لتأثيرها المتوقع على منفعة متخذي القرار من المعلومات المحاسبية.

- أما من الناحية العملية يسعى الباحثون من خلال الدراسة التطبيقية إلى محاولة التوصل إلى تأكيد ميداني بشأن القيمة المعلوماتية للتقارير المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة

المصرية المستحدثة بالتطبيق علي الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ قراراتهم المختلفة .

5/1 حدود الدراسة

ستقتصر الدراسة على معايير المحاسبة المصرية المستحدثة وهي معيار المحاسبة المصري رقم (47) و الخاص "بالأدوات المالية" والمتوافق مع معيار التقرير الدولي (IFRS9) والمعيار المصري رقم (48) والخاص "بالإيراد من عقود مع العملاء" والمتوافق مع معيار التقرير الدولي (IFRS15)، والمعيار المصري رقم (49) الخاص "بعقود التأجير" والمتوافق مع معيار التقرير الدولي (IFRS16).

6/1 تنظيم البحث

في محاولة الباحثين لتحقيق هدف البحث والإجابة علي التساؤل البحثي، فقد تم تقسيم الجزء المتبقي من البحث علي النحو التالي:

2. التأصيل النظري لمعايير المحاسبة المصرية المستحدثة.
3. أثر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدث على ملائمة المعلومات المحاسبية.
4. الدراسة التطبيقية.
5. الخلاصة والنتائج والتوصيات.

2- التأصيل النظري لمعايير المحاسبة المصرية المستحدثة

1/2 معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم 47 "الأدوات المالية"

هناك العديد من الإنتقادات التي تم توجيهها إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 39 "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس" بشأن صعوبة تطبيق متطلبات وقواعد المحاسبة عن الأدوات المالية من حيث التصنيف والقياس ويقابلة معيار المحاسبة المصري رقم 26 "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس" الذي واجه نفس صعوبات التطبيق. وقد صدر معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9) ليحل محل المعيار الدولي رقم 39، وبناءً على ذلك صدر القرار

الوزارى رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وصدر معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم 47 والخاص بالأدوات المالية بما يتوافق مع معيار التقرير الدولي (IFRS 9) (فراج، 2021).

أهم التغيرات الرئيسية فى معيار المحاسبة المستحدث رقم (47) أنه عند الاعتراف الأولي يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة بالتكلفة المطفأة (Amortization Cost) أو القيمة العادلة Fair Value من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم تصنيف الأصول طبقاً لنموذج الأعمال التي تُدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

ويقدم معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم 47 الجديد تغييرات جوهرية مقارنة بالمعيار المصري رقم 26 القديم فيما يتعلق بتصنيف الأصول المالية ومتطلبات القياس، وتتمثل تلك التغيرات فيما يلي:

1/1/2 تعديل تبويب الأدوات المالية كالآتى :

قام معيار المحاسبة المصري 47 (المأخوذ عن معيار التقرير المالي الدولي IFRS9) بتصنيف الأصول المالية على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة (المستنفذة)، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما تصبح المنشأة طرفاً بموجب ارتباط تعاقدى مع الغير (فراج، 2021). ويتم تحديد إذا ما كانت الاداة المالية تنتمي لأي من تلك التصنيفات وفقاً لخضوعها لإختباري نموذج الاعمال والخصائص التعاقدية للتدفقات النقدية للاصل المالي.

نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية هي الطريقة التي تمارس المنشأة بها نشاطها المتعلق بإدارة أصولها والتي تتعلق بالعمليات الفعلية التي تتم على محفظة الأصول المالية، والذي يحدده موظفو الإدارة الرئيسيون فى المنشأة وليس اعتماداً على نية إدارة المنشأة لإدارة تلك الأصول، ولا يعتمد نموذج أعمال المنشأة على نوايا الإدارة فيما يخص أداة مفردة، وبالتالي فإن هذا الشرط يجب تحديده على مستوى المحفظة ككل. لذلك قد تحتفظ المنشأة بمحفظة

إستثمارات تقوم بإدارتها من أجل الحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، ففي هذه الحالة يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة وإذا كان الغرض هو الاحتفاظ بالأداة المالية من أجل تحصيل تدفقات نقدية أو البيع فإنه في هذه الحالة يتم قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وإذا كان لدي المنشأة محفظه إستثمارات أخرى تقوم بإدارتها لأغراض المتاجرة أى البيع فقط ففي هذه الحالى يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك لتحقيق التغيرات فى القيمة العادلة (Fatlawi, 2022).

اما الخصائص التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل المالي فيقصد بها أن يولد الأصل المالي تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد مثل السندات، وبالرغم من أن هدف نموذج أعمال المنشأة قد يكون الاحتفاظ بالأصول المالية بهدف جمع التدفقات النقدية التعاقدية، إلا أنه لا يتوجب على المنشأة الاحتفاظ بجميع تلك الأدوات حتى تاريخ الاستحقاق لذلك يمكن أن يكون الهدف من نموذج أعمال المنشأة هو الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية حتى عندما يتم بيع الأصول المالية (صقر، 2020).

وقد حدد المعيار وجوب قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- أ) أن يكون هدف الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط .
 - ب) أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ، في تواريخ محددة ، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم .
- كذلك نص المعيار على أنه يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين :

- أ) أن يكون الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المال.

ب) أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وكذلك نص المعيار على أنه يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر . وتختلف طرق قياس أداة الدين أو أداة حقوق الملكية وفقاً لمتطلبات المعيار السابقة السابق ذكرها كالآتي (حسونة، 2017):

- أ- بالنسبة لأدوات الدين : يمكن التمييز بين أنواع ثلاثة من نماذج الأعمال :
 الأول : الاحتفاظ بأداة الدين لتحصيل التدفقات النقدية المتعلقة بها، وفي هذه الحالة تقاس أداة الدين بالتكلفة المطفأة.
 الثاني : الاحتفاظ بأداة الدين لبيعها وتحصيل تدفقات نقدية متعلقة بها، وفي هذه الحالة تقاس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر.
 الثالث : الاحتفاظ بأداة الدين للمتاجرة ، مثل السندات التي يكتب بها البنك بغرض المتاجرة بصفة أساسية، وفي هذه الحالة تقاس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- ب- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية :
 - لا يسمح باستخدام نموذج التكلفة المطفأة.
 - يسمح بالقياس بصفة دائمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، أيًا كان النموذج المستخدم إلا في حالة وحيدة بقرار لا رجعة فيه عند الاعتراف الأولي فيسمح بالقياس بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر .

2/1/2 إلغاء الاعتراف بالأصل المالي

هناك بعض المنشآت لا تقوم بإلغاء الاعتراف بالأصول المالية على الرغم من انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية عن تلك الأصول أو تحويلها مما يؤثر على القرار الذي يتخذه مستخدمى القوائم المالية ويجعله ينحرف عن القرار السليم وبالتالي تكون المعلومات المحاسبية غير ملائمة لإتخاذ القرار ، حيث أشارت الفقرة (3.2.3) من المعيار المصرى المستحدث رقم (47) إلى أنه يجب على المنشأة أن تلغي الاعتراف بأصل مالي عندما (وعندما فقط) تقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو تقوم المنشأة بتحويل الأصل المالي كما هو موضح في الفقرتين (4.2.3) و(5.3.2) ويكون التحويل مؤهل للإستبعاد من الدفاتر وفقاً للفقرة (6.3.2) إلا أنه يجب على المنشأة تقييم المدى الذي تحتفظ به بمخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي عند التحويل، وأن يثبت بشكل منفصل أي حقوق أو إلتزامات نشأت أو إحتفظت بها عند التحويل على أنها أصول أو إلتزامات.

3/1/2 إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية

هناك بعض المنشآت التي لا تقوم بإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية على الرغم من تسويتها، حيث أن عدم إلغاء الإعتراض يمكن أن يؤثر على مستخدمى القوائم المالية وبالتالي التقارير المالية تحتوى على معلومات غير ملائمة لمتخذى القرار و طبقاً للمادة (3,3,3) يجب أن يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالى (أو الجزء من إلتزام مالى) يتم تسويته أو تحويله إلى طرف آخر والمقابل المدفوع ، بما في ذلك أي أصول غير نقدية يتم تحويلها أو التزامات يتم تحملها ، ضمن الأرباح أو الخسائر.

4/1/2 تعديل آلية حساب الأضمحلال

وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (47) المستحدث يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات الاضمحلال على الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث يعتمد المعيار رقم (47) المستحدث نموذجاً أو أسلوباً جديداً للاضمحلال يطبق على جميع الأدوات المالية التي تخضع لمنهجية تدني القيمة؛ حيث يجب على الشركة أن تقوم باحتساب مخصص خسائر الاضمحلال بناءً على الخسائر المتوقعة وفق نموذج يقوم على جمع المعلومات حول الأحداث الماضية والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية (فراج، 2021). ومن ثم يقدم المعيار الجديد نظرة استشرافية مستقبلية لجودة الائتمان والتي بموجبها يتعين على الشركات الاعتراف بمخصص الاضمحلال (في مواجهة خسارة الاضمحلال) قبل وقوع الخسارة . ويمكن أن يؤدي هذا المنهج إلى عمل مخصص اضمحلال حتى عندما يكون احتمال الخسارة منخفضاً (Fatlawi, 2016).

5/1/2 محاسبة التحوط

وأخيراً يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (47) أيضاً وجوب تطبيق المنشأة متطلبات محاسبة التحوط على الأصل المالي الذي يتم تخصيصه على أنه بند مغطى وتم تقديم نموذج جديد لمحاسبة التحوط والذي صمم ليكون أكثر تناسباً للطريقة التي تدير بها المنشأة أنشطة المخاطر لديها عند أداء أنشطة التحوط لديها والناجمة عن التعرض للمخاطر المالية وغير المالية (فراج، 2021)، وهناك ثلاث أنواع من علاقات التحوط: تحوطات القيمة العادلة – تحوطات التدفقات النقدية – تحوطات صافي استثمار أجنبي (معايير المحاسبة المصرية، 2019):

2/2 معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم 48 "الإيراد عن العقود مع العملاء "

قد تعرضت بيئة الأعمال في الفترة الأخيرة لبعض المتغيرات الاقتصادية و التكنولوجية والتطورات في بيئة الأعمال ، مما أدى إلى ظهور أشكال متنوعة من المعاملات المولدة

للإيرادات والتي لم تؤخذ في الاعتبار من قبل المعايير الخاصة بالاعتراف بالإيراد وهي معيار المحاسبة المصري (8) "عقود الإنشاء" و معيار المحاسبة المصري (11) "الإيراد"، مما أدى ذلك لوجود العديد من المشاكل المحاسبية التي كانت تواجه تلك المعايير، مثل وجود قصور في المعايير السابقة للاعتراف بالإيراد حول كيفية الاعتراف بالإيراد في حالة وجود المعاملات التي تحتوي على أكثر من مفردة (عوض ، ٢٠١٦)، كما لم تنص المعايير السابقة للاعتراف بالإيراد على شروط واضحة للتمييز بين طبيعة كلا من السلع والخدمات (محي الدين، ٢٠١٥)، وعدم وجود إتساق بين معيار المحاسبة المصري (8) "عقود الإنشاء" و معيار المحاسبة المصري (11) "الإيراد"، وعدم كفاية متطلبات الإفصاح المحاسبي المتعلقة بالإيرادات (الصاوي، 2015).

وفي ظل وجود المشاكل السابقة ومع التطور السريع لنماذج الأعمال وظهور أنواع معينة من المعاملات الإقتصادية مولدة للإيرادات ولكنها أكثر تعقيداً ، صدر معيار المحاسبة المصري رقم (48) بعنوان " الإيراد من العقود مع العملاء " ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (11) "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصري رقم (8) "عقود الإنشاء" بما يتفق مع معيار التقارير المالية الدولية (IFRS15) (الجندي، 2021).

وتتمثل المعالجة الحالية للاعتراف بالإيراد طبقاً لمعيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (48) في خمس خطوات فيما يلي (معايير المحاسبة المصرية، 2019):

1/2/2 الخطوة الأولى: تحديد العقد (العقود) مع العميل :

يعرف العقد بأنه " إتفاقية بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ، ووجوب نفاذ الحقوق والالتزامات هو شأن قانوني ، ويمكن أن تكون العقود مكتوبة أو غير مكتوبة مثلاً أن تكون شفهية أو تفهم ضمناً من ممارسات الأعمال المعتادة للمنشأة ، ويجب على المنشأة أن تقوم بالمحاسبة عن عقد مع عميل يقع ضمن نطاق هذا المعيار فقط عند إستيفاء جميع الشروط التالية :

- أولاً: إتفاق الأطراف: إتفاق جميع أطراف العقد (خطياً ، أو شفاهياً ، أو وفقاً لممارسات تجارية معتادة أخرى) ، وأن تكون جميع الأطراف متعہدة بأداء التزاماتها .
- ثانياً: حقوق كل طرف محددة: أن يكون بإمكان المنشأة تحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها .
- ثالثاً: تحديد شروط السداد: أن يكون بإمكان المنشأة تحديد شروط سداد مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها .
- رابعاً: للعقد مضمون تجاري: أن يكون للعقد مضمون تجاري (أي أن يكون من المتوقع أن تتغير المخاطر أو توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة نتيجة للعقد) .
- خامساً: من المرجح تحصيل المقابل: أن يكون من المرجح أن تقوم المنشأة بتحصيل المقابل الذي سيكون لها حق فيه مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها إلى العميل ، وفي تقييم ما إذا كانت قابلية مبلغ المقابل للتحصيل مرجح ، فإنه يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار فقط قدرة العميل على السداد ونيته في أن يسدد ذلك المبلغ عندما يصبح مستحقاً ، وقد يكون مبلغ المقابل الذي سوف يكون للمنشأة الحق فيه أقل من السعر المبين في العقد إذا كان المقابل متغيراً نظراً لأن المنشأة قد تعطي العميل تخفيضاً سعرياً .

2/2/2 الخطوة الثانية : تحديد التزامات العقد :

يجب على المنشأة عند نشأة العقد تقييم السلع أو الخدمات المتعهد بها في العقد مع العميل و التعهدات الأخرى حتى الضمنية (يعنى حتى التعهدات غير المكتوبة) ويجب عليها تحديد كل تعهد بتحويل أي مما يلي إلى العميل على إنه التزام أداء : سلعة أو خدمة أو حزمة من السلع أو خدمات مميزة بذاتها، أو سلسلة من السلع أو الخدمات المميزة بذاتها ومتماثلة بشكل كبير ويتم تحويلها إلى العميل بذات النمط ، ولا تتضمن إلتزامات الأداء أنشطة يجب على المنشأة القيام بها لإنجاز العقد إلا إذا كانت تلك الأنشطة تحول سلعة أو خدمة إلى العميل .

3/2/2 الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة :

سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها للعميل (باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة، على سبيل المثال ضريبة القيمة المضافة)، ويجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار شروط العقد وممارساتها التجارية المعتادة لتحديد سعر المعاملة، و قد يتضمن المقابل المتعهد به في عقد مع عميل مبالغ ثابتة أو مبالغ متغيرة أو كليهما، وتؤثر طبيعة وتوقيت ومبلغ المقابل المتعهد به من قبل العميل على تقدير سعر المعاملة.

4/2/2 الخطوة الرابعة : تخصيص سعر المعاملة على التزامات العقد:

وتقوم المنشأة بتوزيع سعر المعاملة على كل إلتزام أداء سواء كان سلعة أو خدمة مميزة بذاتها ، بمبلغ يعكس مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل، و سعر المعاملة يتم تحديده في العقد على أساس سعر بيع نسبي مستقل، وسعر البيع المستقل هو السعر الذي ستبيع به المنشأة بشكل منفصل سلعة أو خدمة متعهد بها لعميل، وإذا كانت تلك الأسعار غير معروفة ومحددة بشكل واضح فيجب على المنشأة تقديره.

5/2/2 الخطوة الخامسة : الاعتراف بالإيراد:

يتم إثبات الإيراد عندما تفي المنشأة بالتزام أداء عن طريق تحويل سلعة أو خدمة متعهد بها إلى عميل بمعنى أنه يتم إثبات الإيراد عندما تنتقل السيطرة إلى العميل، وتنتقل السيطرة إلى العميل إما تدريجياً على مدى فترة من الزمن أو كاملاً عند نقطة الزمنية معينة.

3/2 معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم 49 " عقود الإيجار "

يعد الإيجار التمويلي أحد الأساليب الحديثة المستخدمة في تمويل المنشآت الاقتصادية وعلى الرغم من كونه نشاطاً معروفاً منذ عهود قديمة إلا أن تطوره وانتشاره في العصر الحديث جاء نتيجة زياده أحجام المشروعات وتنوع أنشطتها، وارتفاع تكلفة الحصول على الأصول الرأسمالية وتزايد حاجة المنشآت الى مصادر التمويل المختلفة سواء كانت مصادر داخلية ممثلة في الاموال الخاصة و الارباح المحتجزة و اصدار الاسهم في الاسواق المالية، أو مصادر خارجية ممثلة في القروض، و على الرغم مما يحققه هذا الأسلوب المستحدث في التمويل من مزايا مقارنة بغيره من اساليب التمويل سواء بالنسبة للمستأجر أو للمؤجر، إلا أنه يواجه العديد من العقبات والمشكلات سواء المحاسبية أو المالية أو التنظيمية.

ولذلك قد قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بإصدار القرار رقم 69 لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية لسنة ٢٠١٥ لتتوافق تماماً مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS ، ومن ثم استحداث معايير محاسبية جديدة من بينها معيار (49) المعدل لسنة ٢٠١٩ الخاص " بعقود التأجير " تنفيذاً لقانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم 176 لسنة 2018 ليتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16) وليحل محل المعيار السابق رقم (20) الخاص بالتأجير التمويلي. يرجع السبب الرئيسي لإصدار معيار المحاسبة المصري (49) إلى ارتكاز المعيار السابق (٢٠) في معالجاته المحاسبية على تغليب الشكل القانوني لعقد التأجير على الجوهر الاقتصادي له ، ومن ثم فقد فشل في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية نتيجة عدم الاعتراف بالأصول المستأجرة والالتزامات المترتبة عليها في قائمة المركز المالي والاكتفاء بتسجيل القيمة الإيجارية المستحقة عن عقود التأجير التمويلي كمصروف في قائمة الدخل للمستأجر (الشيخ وآخرون، 2022).

أهم نقاط الاختلاف بين معيار المحاسبة المصري المستحدث (٤٩) والمعيار السابق (٢٠) (الشيخ وآخرون، 2022):

- 1- يعد التغيير الرئيسي في معيار المحاسبة المصري (49) هو أنه يقوم على أساس الجوهر أهم من الشكل دون الأهتمام بالشكل القانوني لعقد التأجير ، وذلك للقضاء على ظاهرة التمويل خارج الميزانية ، ولذلك أعتبر جميع الإيجارات تعتبر تمويلية إلا إذا كان الإيجار لمدة أقل من سنة أو بقيمة إيجارية قليلة فيمكن إعتبارها تأجير تشغيلي غير ذلك فهي إيجار تمويلي ، وإذا كان عقد الإيجار تمويلي فيتم إنتقال الأصل المؤجر بمنافعه ومخاطره العائدة على ملكيته إلى المستأجر ، بما يقتضيه هذا النقل من معالجات محاسبية مختلفة في دفاتر المستأجر والمؤجر . والذي اختلف تماما عن المعيار السابق (٢٠) الذي يقوم على إدراج كافة ما يتكبده المستأجر كمصروفات في قائمة الدخل.
- 2- يتبع معيار (49) معالجة محاسبية موحدة في دفاتر المستأجر ، بحيث يتم رسملة غالبية عقود التأجير والإعتراف بها في صلب القوائم مع بعض الإستثناءات (إذا كان عقد التأجير قصير الأجل ، أو الأصل محل العقد منخفض القيمة) ، على عكس المعالجة السابقة التي تقوم بمعالجة عقد التأجير التمويلي كأنه عقد تأجير تشغيلي ومن ثم إدراج القيمة الإيجارية المستحقة عن عقود التأجير التمويلي كمصروف في قائمة الدخل الخاصة بالمستأجر .
- 3- يلغي المعيار الشروط الكمية في المعيار السابق، حيث كان يشترط أن يغطي عقد الإيجار 75% على الأقل من العمر الإنتاجي الباقي للأصل وأن القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية تعادل 90% من القيمة العادلة للأصل وقت الإيجار ، والتي تم استبعادها بشروط وصفية غير محددة المدة . ويرى الباحثون أن الاعتماد على مدخل المبادئ يعطي فرصة للشركات للتلاعب وإصدار الأحكام والتقديرية الشخصية التي تكون في صالحها .
- 4- يوفر معيار (49) صياغة أفضل وأكثر تفصيلا عن المعيار السابق ، وعبارات يمكن توظيفها في الواقع العملي بسهولة مع الإشارة إلى المعايير المحاسبية ذات الصلة ،

التي تقدم إرشادات أكثر توضيحاً للمستأجرين والمؤجرين . كما أن المستأجر ملتزم بتقديم عدة إفصاحات نوعية وكمية عن عقود التأجير لمساعدة مستخدمي التقارير المالية على تقييم قيمة ، وتوقيت ، وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية.

3_ أثر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدث على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

تعكس المعلومات المحاسبية نتائج معالجة المعاملات والأحداث الاقتصادية للشركة. بما يمكن أصحاب المصالح من تقييم الأداء الاقتصادي والإداري للشركة ، والحكم على مدى سلامة وضعها المالي وقوة مركزها التنافسي والتنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية وتقييم المخاطر المالية (Mondal, 2021)، مما يؤدي إلى تخفيض التأكد ذات الصلة بتقييم أداء الشركة، ومن ثم مساعدتهم في تخصيص مواردهم الرأسمالية برشد ولتحقيق ذلك يشترط أن تكون هذه المعلومات ذات جودة مرتفعة بصفة عامة، وملاءمة بصفة خاصة لاحتياجات أصحاب المصالح (Müller, 2014 & Alsagli and Mizdrakovic, 2016).

ويمثل مدخل ملاءمة القيمة أحد مداخل البحث المحاسبي في مجال أسواق رأس المال وينال أهمية بالغة في الوقت الحالي ليس فقط في عملية الكشف عن وجود أو عدم وجود ملاءمة لقيمة المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية بل أيضاً في التعرف على مدى ملاءمة المعايير المحاسبية التي تنتج تلك المعلومات، كذلك دراسة ملاءمة القيمة لعملية التقرير المالي ككل، حيث تتوقف فائدة المعلومات في إتخاذ القرارات على درجة الثقة في المعلومات، وعلى ملاءمة تلك المعلومات وقابلية تلك المعلومات للمقارنة (أبو الخير، ٢٠٠٧) .

بالنسبة الي أثر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (47) "الأدوات المالية" على ملاءمة المعلومات المحاسبية، فمن المرجح أن يكون تأثير المعيار الجديد أكثر أهمية بالنسبة للشركات علي وجه العموم والمؤسسات المالية على وجه الخصوص. وقد عالج المعيار 47 المستحدث أوجه القصور في المعيار رقم 26 القديم من حيث تصنيف الأدوات المالية حسب نموذج الاعمال، والاعتراف بمخصصات خسائر القروض علي اساس الخسائر المتوقعة، وكذلك مواءمة معالجة محاسبة التحوط مع أنشطة إدارة المخاطر (فراج، 2021).

ويري الباحثون أن متطلبات المعيار رقم 47 المستحدث يمكن أن تساهم في تحسين محتوى القوائم المالية من خلال تغليب قاعدة الجوهر علي الشكل التي يتبناها المعيار في تصنيف الادوات المالية، وكذلك فإن المعيار يتطلب احتساب مخصصات للديون بناءً علي احتمالية عدم سداد المدينين من خلال مفهوم الخسائر المتوقعه وعدم الانتظار للإعتراف بالخسائر الائتمانية حين تحققها. وهو ما يشير الي أن تطبيق معيار رقم 47 المستحدث يمكن أن يؤثر بصورة إيجابية علي المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية.

أما بالنسبة الي أثر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (48) "الإيراد من العقود مع العملاء" على ملاءمة المعلومات المحاسبية، فإن معيار رقم 48 المستحدث والذي يناظر معيار التقرير المالي الدولي 15 يتضمن مدخل شامل لمتطلبات الإفصاح عن الإيرادات من عقود العملاء، وذلك لتوفير المزيد من المعلومات الملائمة والمفيدة لمستخدمي القوائم المالية (Zhou, 2021)، وهو ما يساهم في فهم أفضل لطبيعة ومقدار وتوقيت الإيراد والتدفقات النقدية الناتجة عن عقود العملاء. في حين أن متطلبات الإفصاح الإيرادات من عقود العملاء وفقاً للمعايير السابقة لم تتضمن المعلومات الكافية للمستثمرين ومستخدمي التقارير المالية الآخرين لمساعدتهم في عملية اتخاذ قراراتهم المختلفة، كما أنها لا تعبر عن الجوهر الاقتصادي لبعض المعاملات (الجنيدى، 2021).

ولذلك يري الباحثون أن متطلبات المعيار رقم 48 المستحدث يمكن أن تساهم في تحسين محتوى القوائم المالية من خلال توفير إطار شامل للإعتراف بالإيراد بخطوات واضحة ومحددة وثابتة للإعتراف بالإيراد مما يدعم الثقة في اسس الاعتراف والقياس والإفصاح عن الإيراد وزيادة ثقة مستخدمي القوائم. وهو ما يشير الي أن تطبيق معيار رقم 48 المستحدث يمكن أن يؤثر بصورة إيجابية علي المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية.

وأخيراً بالنسبة الي أثر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (49) "عقود التأجير" على ملاءمة المعلومات المحاسبية، فإن معيار رقم 49 المستحدث والذي

ينظر معيار التقرير المالي الدولي 16 ، فمن المفترض أن تكون المعلومات المحاسبية أكثر شفافية وأكثر ملائمة وقابلية للفهم من قبل مستخدمي التقارير المالية، حيث يتبع معيار 49 المستحدث معالجة محاسبية موحدة في دفاتر المستأجر، فيتم رسملة غالبية عقود التأجير والإعتراف بها في صلب القوائم المالية وذلك علي عكس متطلبات المعيار السابق رقم 20، وقد إعتد المعيار 49 المستحدث علي تغليب جوهر العقد علي الشكل القانوني للعقد عند تصنيف عقد الإيجار مما يحد من إمكانية التلاعب وزيادة والحد من ظاهرة التمويل خارج الميزانية. وهو ما يشير الي أن تطبيق معيار رقم 49 المستحدث يمكن أن يؤثر بصورة إيجابية علي المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية (Öztürk and Serçemeli, 2016).

مما سبق يتضح أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة (47 ، 48 ، 49) أكثر شفافية وقابلية للفهم من المعايير السابقة وتساعد علي تطوير المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية وتساهم في دعم قدرة مستخدمي التقارير المالية في تقييم أداء الشركات والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مما ينعكس بصورة إيجابية علي أسعار وعوائد الاسهم. مما يشير الي إمكانية إفتراض وجود أثر إيجابي لتطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة (47، 48، 49) علي ملائمة المعلومات المحاسبية.

4- الدراسة التطبيقية

1/4 هدف الدراسة التطبيقية :

تهدف الدراسة التطبيقية إلى محاولة إختبار مدى صحة فروض الدراسة لمعرفة "أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة وهما معيار (47) "الأدوات المالية" و معيار (48) "الإيراد من العقود مع العملاء" ومعيار (49) "عقود التأجير" على ملائمة المعلومات المحاسبية. وفي سبيل تحقيق ذلك تم التطبيق على فترتين للدراسة وهما:

1- الفترة الأولى : وهي عامي (2019 - 2020) وهي الفترة قبل تطبيق المعايير السابق ذكرها . (وتم أخذها كفترة مقارنة فقط).

2- الفترة الثانية : وهى عامى (2021 - 2022) وهى فترة بداية تطبيق هذه المعايير السابق ذكرها .

وقد تم إستخدام معامل التحديد R^2 لإختبار القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية الواردة بالمعايير المحاسبية المصرية المستحدثة خلال فترات الدراسة وذلك للوقوف على تأثير تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المستحدثة علي ملاءمة المعلومات المحاسبية.

2/4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية وعددهم (242) شركة، وقد تم الإعتماد على إختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

- 1- توافر البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية خلال فترات الدراسة.
- 2- أن تكون العينة المختارة مسجلة بالبورصة المصرية.
- 3- التأكد من تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة لهذه العينة.
- 4- التأكد من أن العينة تشمل قطاعات متنوعة فى مختلف المجالات.
- 5- التأكد من أن تكون العينة كبيرة بما يكفى لتتسم النتائج بالدقة المطلوبة.

وبعد تطبيق تلك الشروط تم إختيار 51 شركة تمثل عينة الدراسة

ويوضح الجدول رقم (1) القطاعات التي تتضمن الشركات التي تمثل العينة النهائية للدراسة، وعدد هذه الشركات ونسبتها بالنسبة لإجمالي مفردات العينة. ويتضح من الجدول رقم (1) أن عينة الدراسة تمثل جميع القطاعات المدرجة بسوق الاوراق المصري.

جدول رقم (1)

العينة التي تمثل الدراسة من حيث القطاع الذي تنتمي إليه

م	القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
1	قطاع الكهرباء والطاقة	2	3.90%
2	قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2	3.90%
3	قطاع الصناعات الغذائية	6	11.76%
4	مواد البناء	3	5.88%
5	القطاع الرعاية الصحية والأدوية	2	3.90%
6	الموارد الأساسية	6	11.76%
7	قطاع الخدمات البترولية	1	1.96%
8	قطاع النسيج	1	1.96%
9	قطاع الحديد والصلب	3	5.88%
10	قطاع البتروكيماويات	1	1.96%
11	خدمات ومنتجات صناعة السيارات	1	1.96%
12	قطاع الاستثمارات المالية	2	3.90%
13	العقارات والتنمية العمرانية	8	15.69%
14	حليج الأقطان	1	1.96%
15	السياحة	3	5.88%
16	النقل	1	1.96%
17	الملابس	1	1.96%
18	الزيوت والصابون	1	1.96%
19	البنوك	6	11.76%
	الإجمالي	51	100%

3/4 مصادر الحصول على البيانات :

اعتمد الباحثون في مرحلة جمع البيانات على العديد من المصادر للحصول على كافة البيانات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي والدراسة التطبيقية كالتالي:

- تم الحصول على التقارير المالية الخاصة بالشركات التي تتضمنها عينة الدراسة، من خلال المواقع الإلكترونية الخاصة بتلك الشركات والتي توفر التقارير المالية لها عبر شبكة الإنترنت وموقع مباشر مصر لنشر المعلومات وموقع البورصة المصرية، وذلك للحصول على التقارير المالية التي يتم استخدامها للحصول على بيانات متغيرات الدراسة.
- تم الحصول على أسعار الأسهم، والتوزيعات النقدية للسهم لشركات العينة وذلك لإيجاد عوائد الأسهم من خلال المواقع التي توفر أسعار الأسهم والتوزيعات النقدية للسهم عبر شبكة الإنترنت وهي موقع investing موقع مباشر مصر لنشر المعلومات، وموقع البورصة المصرية.

4/4 توصيف متغيرات الدراسة:

- **سعر السهم (المتغير التابع):** وتم قياس هذا المتغير باستخدام سعر إغلاق السهم في نهاية كل عام.
- **سعر السهم العام السابق (متغير مستقل):** وتم الحصول عليه من خلال سعر إغلاق السهم في نهاية العام السابق.
- **القيمة الدفترية لحقوق الملكية (متغير مستقل):** وتم قياسها من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية في نهاية العام على متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال العام.
- **ربحية السهم (متغير مستقل):** وتم قياسها من خلال قسمة صافي ربح العام قبل الضرائب والفوائد على متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال العام.

5/4 نموذج الدراسة :

تم الإعتماد على نموذج السعر لتحديد القيمة المعلوماتية للبيانات المالية خلال فترتي الدراسة، وفقاً للمعادلة التالية :

$$P_{i,t} = a_{i,t} + b_1 p_{i,t-1} + b_2 BV_{i,t} + b_3 EPS_{i,t} + e_{i,t}$$

حيث :

$P_{i,t}$: سعر السهم للمنشأة (i) في نهاية الفترة (t).

$BV_{i,t}$: القيمة الدفترية للسهم الواحد للمنشأة (i) في نهاية الفترة (t).

$p_{i,t-1}$: سعر السهم للمنشأة (i) في نهاية الفترة (t-1) أو في بداية الفترة (t).

$EPS_{i,t}$: ربحية السهم الواحد للمنشأة (i) في نهاية الفترة (t).

b_1, b_2, b_3 : معاملات المتغيرات المستقلة.

$e_{i,t}$: الخطأ العشوائي والذي تعبر قيمته عن تأثير المعلومات الخاصة بالشركة.

$a_{i,t}$: المعامل الثابت لنموذج الانحدار.

6/4 فرض الدراسة:

في محاولة الجابة علي التساؤل البحثي وفي ضوء الاطار النظري السابق، تحاول الدراسة التطبيقية التحقق من مدي صحة الفرض الرئيسي التالي:

تزداد ملائمة المعلومات المحاسبية للقيمة نتيجة تطبيق معايير المحاسبة المصرية
المستحدثة أرقام 47،48،49.

7/4 الاختبارات الإحصائية المستخدمة:

1- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: لوصف خصائص بيان الدراسة وإستخلاص

بعض النتائج ودلالاتها.

2- معامل ارتباط بيرسون: للوقوف على مستوى الارتباط بين متغيرات الدراسة.

3- معامل الإنحدار المتعدد: يتم الحصول على معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية

لمتغيرات الدراسة المستقلة والتي تمثل المعلومات المحاسبية في تفسير التغيرات في

أسعار الأسهم بشركات العينة.

8/4 نتائج التحليل الإحصائي:

أولاً: نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل أن نبدأ في اختبار ومناقشة فرض الدراسة، تم إجراء الاختبارات الإحصائية

الوصفية لمتغيرات الدراسة، من أجل توضيح الخصائص الأساسية لتلك المتغيرات، حيث أن

المتغيرات المستقلة هي (سعر السهم للسنة السابقة، القيمة الدفترية للسهم، ربحية السهم)

والمتمغير التابع هو (سعر السهم)، وقد تم ذلك من خلال احتساب أعلى قيمة وأصغر قيمة

والوسط الحسابي بالإضافة إلى الإنحراف المعياري. ويوضح الجدول رقم (2) المقارنة بين

نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال فترتي الدراسة.

جدول رقم (2)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الفترة الاولى (2019 - 2020)				الفترة الثانية (2021 - 2022)			
	المتوسط	الانحراف المعياري	اعلي قيمة	اقل قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري	اعلي قيمة	اقل قيمة
سعر السهم	9,59	12,95	83	0	12,15	18,45	142	0
سعر السهم للعام السابق	9,4	13,25	83	0	10,36	13,37	97	0
القيمة الدفترية لحقوق الملكية	20,48	15,62	97,89	0,25-	9,37	13,32	86,8	0,52-
ربحية السهم	0,965	2,59	19,06	4,05-	1,39	3,177	20,9	4,59-

وبتحليل النتائج الواردة في الجدول السابق رقم (2) يتضح انه في خلال الفترة (2019-2020) يتراوح سعر السهم لشركات وبنوك عينة الدراسة) بين صفر & 83 بمتوسط حسابي 9.59 وإنحراف معياري 12.95. أما في خلال الفترة (2021-2022) يتراوح سعر السهم لشركات وبنوك عينة الدراسة بين صفر & 142 بمتوسط حسابي 12.15 وإنحراف معياري 18.45. ومن خلال النتائج السابقة يتضح إرتفاع متوسط أسعار أسهم شركات العينة خلال فترة تطبيق المعايير المستحدثة وهي 12.15 عن الفترة السابقة لها وهي الفترة قبل تطبيق معايير المحاسبة المستحدثة وهي 9.59.

ثانياً: معاملات إرتباط بيرسون:

ويوضح الجدول رقم (3) معاملات إرتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الاولى (2019- 2020) ويتضح الآتي:

جدول (3)

معاملات ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

خلال الفترة (2019-2020)

المتغيرات	سعر السهم	سعر السهم للعام السابق	القيمة الدفترية لحقوق الملكية	ربحية السهم
سعر السهم	1	.737**	.442**	.423**
سعر السهم للعام السابق	.737**	1	.496**	.462**
القيمة الدفترية لحقوق الملكية	.442**	.496**	1	.743**
ربحية السهم	.423**	.462**	.743**	1

يوضح الجدول السابق رقم (3) تلخيصاً لنتائج تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة وهى (سعر السهم للسنة السابقة، القيمة الدفترية للسهم، ربحية السهم) والمتغير التابع هو (سعر السهم)، حيث اشارت النتائج إلى وجود ارتباط معنوى بين سعر السهم للسنة السابقة ($P_{i,t-1}$) وسعر السهم ($P_{i,t}$) بمعامل قدره 74%. كما تشير النتائج إلى وجود ارتباط معنوى بين القيمة الدفترية للسهم ($BV_{i,t}$) وسعر السهم ($P_{i,t}$) بمعامل قدره 44%. وأخيراً تشير النتائج إلى وجود ارتباط معنوى بين ربحية السهم ($EPS_{i,t}$) وسعر السهم ($P_{i,t}$) بمعامل قدره 42%.

مما سبق يتضح أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة الثلاثة (سعر السهم للسنة السابقة، القيمة الدفترية للسهم، ربحية السهم) والمتغير التابع (سعر السهم) هي علاقة طردية.

ويوضح الجدول رقم (4) معاملات ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الثانية (2021- 2022) ويتضح الآتى:

جدول رقم (4)

معاملات إرتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

خلال الفترة (2021-2022)

المتغيرات	سعر السهم	سعر السهم للعام السابق	القيمة الدفترية لحقوق الملكية	ربحية السهم
سعر السهم	1	.937**	.688**	.775**
سعر السهم للعام السابق	.937**	1	.665**	.694**
القيمة الدفترية لحقوق الملكية	.688**	.665**	1	.831**
ربحية السهم	.775**	.694**	.831**	1

يوضح الجدول السابق رقم (4) تلخيصاً لنتائج تحليل الإرتباط بين المتغيرات المستقلة وهى (سعر السهم للسنة السابقة، القيمة الدفترية للسهم، ربحية السهم) والمتغير التابع هو (سعر السهم)، حيث اشارت النتائج إلى وجود إرتباط معنوى بين سعر السهم للسنة السابقة $(P_{i,t-1})$ وسعر السهم $(P_{i,t})$ بمعامل قدره 94%. كما تشير النتائج إلى وجود إرتباط معنوى بين القيمة الدفترية للسهم $(BV_{i,t})$ وسعر السهم $(P_{i,t})$ بمعامل قدره 69%. وأخيراً تشير النتائج إلى وجود إرتباط معنوى بين ربحية السهم $(EPS_{i,t})$ وسعر السهم $(P_{i,t})$ بمعامل قدره 78%.

مما سبق يتضح أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة الثلاثة (سعر السهم للسنة السابقة، القيمة الدفترية للسهم، ربحية السهم) والمتغير التابع (سعر السهم) هي أيضاً علاقة طردية.

ثالثاً: إختبار مدى صحة فرض الدراسة:

يمكن توضيح نتيجة إختبار فرض الدراسة بإستخدام نموذج الإنحدار المتعدد، حيث يهدف هذا الفرض إلى إختبار العلاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المستحدثة 47، 48، 49 وبين ملائمة المعلومات المحاسبية للقيمة.

جدول رقم (5)

نتائج الإنحدار الخطى المتعدد لإختبار فرض الدراسة

المتغيرات			الفترة الاولى (2019-2020)			الفترة الثانية (2021 - 2022)		
معامل	قيمة t	Sig.	معامل	قيمة t	Sig.	معامل	قيمة t	Sig.
سعر السهم للعام السابق	0,679	8,618	0,00	0,784	18,214	0,00		
القيمة الدفترية لحقوق الملكية	0,053	0,504	0,615	0,08-	1,489-	0,14		
ربحية السهم	0,07	0,69	0,492	0,3	5,187	0,00		
قيمة اختبار (F)	40,5		332,14					
معنوية (F)	0,00		0,00					
معامل التحديد R^2	0,54		0,91					

ويوضح الجدول رقم (5) نتائج الإنحدار المتعدد لإختبار فرض الدراسة خلال الفترة (2021-2022) وهى فترة التطبيق الفعلى للمعايير المستحدثة وكذلك نتائج الإنحدار المتعدد خلال الفترة (2019-2020) وهى فترة المقارنة قبل تطبيق المعايير المستحدثة.

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة إختبار $(F)=332.14$ بمستوى معنوية أقل من مستوى معنوية 0,05 وهو ما يعنى أن النموذج الخاص بالتنبؤ معنوى وبالتالي يمكن الإعتماد على نتائج النموذج. ويتضح أيضاً من الجدول رقم (5) أن هناك علاقة معنوية بين سعر السهم للسنة السابقة $(P_{i,t-1})$ وبين سعر السهم $(P_{i,t})$ لعينة الدراسة، حيث بلغت قيمة $t = 18.21$ بمستوى معنوية أقل من مستوى معنوية 0,05. كما يتضح من الجدول رقم (5) أن هناك

علاقة غير معنوية بين القيمة الدفترية للسهم ($BV_{i,t}$) وبين سعر السهم ($P_{i,t}$) لعينة الدراسة، حيث بلغت قيمة $t = -1.489$ بمستوى معنوية أكبر من مستوى معنوية 0,05. كما يتضح من الجدول رقم (5) أن هناك علاقة معنوية بين ربحية السهم ($EPS_{i,t}$) وبين سعر السهم ($P_{i,t}$) لعينة الدراسة، حيث بلغت قيمة $t = 5.187$ بمستوى معنوية أقل من مستوى معنوية 0,05.

يتضح من الجدول رقم (5) أن معامل التحديد خلال الفترة (2021-2022) وهي فترة التطبيق الفعلي للمعايير المحاسبية المستحدثة تساوى 0.91 مما يعنى أن المعلومات المحاسبية الناتجة من تطبيق المعايير تفسر 91% من متوسط التغيرات فى أسعار أسهم شركات العينة.

كما أتضح أيضاً أن قيمة معامل التحديد خلال الفترة (2019-2020) وهي فترة المقارنة يساوى 0.54 وهذا يعنى أن المعلومات المحاسبية خلال فترة المقارنة تفسر 54.0% من متوسط التغيرات فى أسعار أسهم شركات العينة.

بالمقارنة بين قيمة معامل التحديد خلال الفترتين (2019-2020) وهو 0.540 ، والفترة (2021-2022) وهو 0.908 يتضح أثر تطبيق المعايير المحاسبية المستحدثة 49،48،47 على ملاءمة المعلومات المحاسبية فى تفسير التغيرات فى أسعار أسهم شركات العينة وبالتالي تأثيرها فى قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح.

مما سبق يتضح أن تطبيق المعايير المحاسبية المستحدثة أثر بالإيجاب على ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة مما يمكننا من قبول فرض الدراسة القائلة بأنه "تزداد ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة نتيجة تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة أرقام 47،48،49".

5- نتائج وتوصيات البحث

1/5 نتائج البحث

لتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية والمكونة من 51 شركة وذلك خلال الفترة من 2019-2022 وتم قياس ملاءمة المعلومات المحاسبية من خلال ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة بالإعتماد على نموذج السعر لتحديد القيمة المعلوماتية للقوائم المالية والإعتماد على معامل التحديد R2 لإختبار القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية المعدة طبقاً لمعايير المحاسبية المصرية المستحدثة خلال الفترة الثانية من الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية المستحدثة أرقام (47) "الأدوات المالية" ، والمعيار (48) "الإيراد من العقود مع العملاء" ، والمعيار (49) "عقود التأجير" لها أثر ايجابي على ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة حيث أن قيمة معامل التحديد R2 قد زادت خلال الفترة الثانية (2021-2022) وهي فترة التطبيق الفعلي للمعايير المحاسبية المستحدثة حيث وصلت الي 0,91 بالمقارنة بالفترة السابقة (2019-2020) حيث كانت 0.54، مما يعنى أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعايير المستحدثة تفسر 91% تقريباً من متوسط التغيرات فى أسعار أسهم شركات العينة. وبالتالي يتم قبول فرض الدراسة القائل بأنه تزداد ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة نتيجة تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة أرقام 47، 48، 49.

2/5 توصيات البحث

1) ضرورة قيام المنظمات المهنية الممثلة في جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية بعقد المزيد من الندوات والدورات التدريبية لصقل معرفة المشاركين بالمتطلبات الجديدة للمحاسبة عن معايير المحاسبة المصرية المستحدثة أرقام 47 ، 48 ، 49 وكيفية تطبيقهم بالشكل السليم.

- (2) عمل دورات تدريبية للعاملين بالقطاع المصرفي لدعم مهاراتهم بما يفي بمتطلبات تطبيق المعيار المصري المستحدث رقم (47).
- (3) اهتمام البنوك بنظم المعلومات التي تمكنها من حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بطريقة أفضل.
- (4) إجراء المزيد من البحوث التطبيقية الخاصة بمعيار رقم (٤٨) والخاص بالإيراد من العقود مع العملاء.
- (5) إهتمام هيئة سوق المال في مصر بدراسة التأثير المحتمل لتطبيق معيار (٤٨) على المستثمرين بالسوق .
- (6) يجب علي الشركات المساهمة المصرية ضرورة الاستعداد الكافي لتطبيق معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (٤٨) ودراسة الآثار المترتبة علي تطبيقه علي قوائمها المالية، وتكثيف جهودها في تدريب وتأهيل وتوعية المختصين بها للتعرف على متطلبات تطبيق المعيار الجديد.
- (7) زيادة وعي مستخدمي القوائم المالية لشركات الإيجار ومعدى تلك القوائم وإدارة شركات الإيجار بأهمية تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (49) "عقود التأجير" من خلال عقد الدورات التدريبية والندوات العلمية المتخصصة.
- (8) إعداد نشرات تعليمية وتثقيفية للمستثمرين والمحليين الماليين حول متطلبات معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (49) "عقود التأجير".
- (9) المجالات البحثية المستقبلية المقترحة:
 - 1- أثر تطبيق معايير المحاسبة المستحدثة وفقاً لقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولي رقم (69) لسنة 2019 على تحسين جودة التقارير المالية.
 - 2- دور مراقب الحسابات في مراجعة معايير المحاسبة المصرية الجديدة وفقاً لقرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 دليل من البيئة المصرية.

- 3- أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة وفقاً لقرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 على اتجاهات أسعار الأسهم للشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- 4- دراسة إنعكاسات تفشي جائحة كوفيد -١٩ علي تقييم خسائر الإئتمان المتوقعة بالقطاع المصرفي.
- 5- دراسة تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (٤٨) على إدارة الأرباح .
- 6- دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (٤٨) "الإيراد من العقود من العملاء" على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات.
- 7- أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (٤٨) "الإيراد من العقود من العملاء" على جودة الارباح المحاسبية.
- 8- دراسة أثر معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (49) على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المصدرة لعقود الإيجار.
- 9- دراسة أثر معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (49) على نظم التكاليف في الشركات الصناعية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية :

- 1- أبو الخير، مدثر طه السيد، (٢٠٠٧)، " أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد رقم(2)، ص 1-60.
- 2- الأمير، محمد المهدي، (2019)، " الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية (IFRS9) على أنظمة المعلومات المصرفية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة - جامعة عين شمس - قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد رقم (23)، العدد رقم (2)، ص 1-39.
- 3- بن يخلف، كمال، (2021)، "محاسبة الإيرادات من العقود مع العملاء وفق المعايير الدولية للتقارير المالية: إعتبارات تفشى جائحة كوفيد-19"، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، المجلد رقم (4)، العدد رقم (1)، ص 308-328.
- 4- الجنيدى، حنان أحمد، (2021)، " أثر التطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم(48) "الإيراد من العقود مع العملاء على تحسين جودة المعلومات المحاسبية لزيادة ثقة مستخدمى القوائم المالية: دراسة ميدانية.الفكر المحاسبى"، مجلد رقم (25)، العدد رقم (4)، ص 1-38.
- 5- حسن، دينا كمال عبد السلام على، (2020)، "أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء جائحة كورونا Covid-19 : دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بورسعيد، العدد رقم (4)، ص 49-116.

- 6- حسونة، محمد أحمد لطفي، (2017)، "المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 : دراسة مقارنة"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة - جامعة عين شمس - قسم المحاسبة والمراجعة ، مجلد رقم (21)، العدد رقم (4)، ص 10-48.
- 7- شحاته، محمد موسى على ، (2019)، "إنعكاسات التقييم المحاسبى للخسائر الإئتمانية فى ضوء التوافق بين معيار (IFRS9) ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المصرفية، كلية التجارة - جامعة قناة السويس، المجلد رقم (1)، العدد رقم (1)، ص 446-533.
- 8- الشرفاوى، منى حسن أبوالمعاطى ، (2021)، "دراسة تحليلية لأثر معيار IFRS9 على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا"، كلية التجارة - جامعة عين شمس - قسم المحاسبة والمراجعة، مجلة الفكر المحاسبى، المجلد رقم (25)، العدد رقم (1)، ص 1-55.
- 9- الشلول، إيناس عبد الكريم & الحمود، تركى راجى ، (2020)، "أثر حوكمة الشركات على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية للشركات الصناعية الأردنية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك.
- 10- الشيخ، أمل على السيد أحمد & صابر حسن محمود الغنام & سحر عبدالستار عبدالستار النقيب، (2022)، "قياس تأثير تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي فى ضوء معيار المحاسبة المصرى 49 لتحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بورسعيد، العدد رقم (3)، ص 72-95.

- 11- الصاوي، عفت أبوبكر محمد، (2015)، "دراسة وإختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم 15 الإيرادات من العقود مع العملاء على بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور المعنيين بإعداد وإستخدام القوائم المالية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا - قسم المحاسبة، العدد رقم (2)، ص 357-415.
- 12- صقر، سمير سليمان، (2020)، "إطار محاسبي مقترح لأثر تصنيف وقياس الأدوات المالية على جودة المعلومات المحاسبية"، كلية التجارة-جامعة بنها.
- 13- ضيف، علاء الدين توفيق إبراهيم، (2020)، "أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 15"الإيراد من العقود مع العملاء" على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، المجلد رقم (4) ، العدد رقم(2)، ص1-56.
- 14- عيد، سالم سليمان سالمان، (2018)، "أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 الايراد من العقود مع العملاء على جودة التقارير المالية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالأسماعيلية - جامعة قناة السويس، المجلد رقم (9)، العدد رقم (2)، 199-220.
- 15- فراج، ناصر فراج مصطفى ، (2021)، "دراسة تحليلية لمشاكل وتحديات الإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم 47 "الأدوات المالية": دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة بالبورصة المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة بنى سويف، ص 86 - 138.
- 16- محى الدين، أسامة محمد، (٢٠١5)، "دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة عن الإيراد وأثرها على جودة التقارير المالية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد رقم(٣٩)، العدد رقم (4)، ص358-420.

- 17- مسعود، سناء ماهر محمدى ، (2020)، " قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة – جامعة عين شمس – قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد رقم 24، العدد رقم (3)، ص 1-85.
- 18- مصطفى، حنان عبد المنعم، (2020)، "أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية – قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد رقم (4)، العدد رقم (1)، ص 1-61.
- 19- معايير المحاسبة المصرية، (2019). الوقائع المصرية. وزارة الاستثمار والتعاون الدولي قرار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015.

- 1- Nasser, D., & Alrashedy, T. (2022). The Effect of IFRS16 Application on Financial Performance Case Study–Air Arabia. *مجلة البحوث المالية والتجارية*, 23(1), 1-23.
- 2- Alsagli, R. A. S., & Mizdraković, V. (2016). The auditors perception on the quality of financial reporting in Libyan banks. *International Journal Of Applied Research*, 2(5), 331-334.
- 3- Fatlawi, L. N. M. A. (2022). The Role Of International Accounting Standard No.(IFRS9) In The Effectiveness Of Corporate Governance. *Journal of Positive School Psychology*, 5650-5666.
- 4- Altaji, F., & Alokdeh, S. (2019). The impact of the implementation of international financial reporting standards no. 15 on improving the quality of accounting information. *Management Science Letters*, 9(13), 2369-2382.
- 5- Mondal, U. (2021). Conceptual framework for financial reporting 2018: a critical review. *International Journal of Critical Accounting*, 12(5), 429-443.
- 6- Müller, V. O. (2014). The impact of IFRS adoption on the quality of consolidated financial reporting. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 109, 976-982.
- 7- Öztürk, M., & Serçemeli, M. (2016). Impact of New Standard IFRS 16 Leases on Statement of Financial Position and Key Ratios A Case Study on an Airline Company in Turkey. *İşletme ve Ekonomi Araştırmaları Dergisi*, 7.
- 8- Zhou, S. (2021, March). Current Income Recognition Principle Analysis of IFRS 15, ASC 606 and CAS 14. In *6th International Conference on Financial Innovation and Economic Development (ICFIED 2021)* (pp. 38-44). Atlantis Press.